اسْتَوفى هذا الضابطَ كالمثال المذكور جاز فيه الفتحُ على معنى أولُ قولي حمدُ ا والكسرُ على جعل أول قولي مبتدأ واني أحمد ا جملة أخبر بها عن هذا المبتدأ وهي مستغنية عن عائد يعود على المبتدأ لأنها نفسُ المبتدأ في المعنى فكأنه قيل أولُ قولي هذا الكلام المُفْتَتَح بإِني ونظيرُ ذلك قولُه سبحانه (دَعْوَاهُم فِيهَا سُبْحَانَكَ اللّهُمَّ) وقول النبي أفْضَلُ مَا قُلْتُهُ أنَا وَ النَّبِيُّونَ مِنْ قَبْلي لاَ الهَ الاّ ا .

ثم قلت التَّاسِعُ خَبَرُ لا الَّتي لِنَفْي الْجِنْسِ نَحْوُ لاَ رَجُلَ أفْضَلُ مِنْ زَيْدٍ وَيَجِبُ تَنْكِيرُهُ كالاسم وتَأخِيرُهُ وَلَوْ ظَرْفاً ويَكثُرُ حَذْفُه انْ عُلِمَ وتَمِيمٌ لا تَذْكُرُهُ حينئذٍ .

وأقول التاسعُ من المرفوعات خَبرُ لا التي لنفي الجنس .

اعلم ان لا على ثلاثة أقسام .

احدها أن تكون ناهيةً فتختَصُّ بالمضارع وتجزمه نحو (وَلاَ